الايضاح في باب السفي يجب اذا اراد الخ ان يتعلم كيفيته وهذا
فرض عين اذ لا تصح العبادة الا ممن يعرفها شرائط معرفة
الاعمال قبل الاحرام وهو واضح جدا وزيد النية وفرع بانها
ركن لا شرط وقد ظهر للفقير جواب عن افتقارهم في الصحة
المطلقة على الاسلام بان مرادهم الشرط من حيث الفاعل ثم
قال نعم هناك شرط من حيث الفاعل لم يتعرضوا له وهو
الخلو عن الاعذار الماصر حوا به ان المغمى عليه لا يحرم عنه غيره
وظاهره انه لا يصح احرامه بنفسه نعم ذكر الشارح اوائل الحج
انه قد يولى عليه اذا ايس من افاقته فح يزاد في هذا الشرط قيد
فنقول الخلو عن اعذار غير مايوس من زواله اه وفيه بحث
ان الوقت شرط في الصحة المطلقة وكذا فيما بعده كما هو ظاهر
سياقه لكن معرفة الكيفية والاعمال لا تنافي من غير مميز
الا ان يجاب بان وليه قائم مقامه ولا بد من معرفته وبذلك
اجاب سم في ح الغاية وبذلك تعلم ما في عبارة المولف من
تخصيص هذه الشروط بغير الصحة المطلقة كما سيذكره وما
ذكره العلامة المكودي عن ابن الجمال من تصور الاعمال حال
فعلها ظاهر وقوله وكونها من المناسك سيأتي في الطواف
ما فيه وقوله عن الايضاح لا بد من معرفة الاعمال قبل
الاحرام يعيده ان من شروط النية في كل عبادة اسلام الناوي
وتمييزه والعلم بالمنوي اي لان من لم يعلم كيفية الشيء ليس متمكنا
من نيته قوله فيصح احرام ولي عن صغير مميز اي ولي
المال كما يأتي لا ولي نكاح دون المال كالحواشي وذلك لما في سلم
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم التقى ركبا بالروحا

وفقوا

صبي

وفعت اليه امرأة فقالت يا رسول الله الهذا حج قال نعم ولك
اجر وفي سنن ابي داود فاخذت بعضد صبي ورفعته من
محفتها والغالب ان من يحمل بعضده ويخرج به من المحفة
لا تمييز له لكن يرد بان المرأة ليست وليه مال وانما هو ثواب
فجد فوضي فحاكم واجيب بانه يحتمل انها وصية عليه
على انه لم يثبت انها التي احرمت عنه فلعله ولي مال وامّا
كون لها اجر فيحتمل انه اجر المعاونة لا الاحرام عنه قوله
ويجب عليه احضاره للاعمال اي الواجبة ويندب للمندوبة
كما بافتى ولا يكفي حضور الولي او نحوه من غير حضور المولى
عليه كعكسه قوله ومنعه من المحرمات كتجريد صبي عن
المخيط قبل الاحرام فيه ان التجريد المذكور واجب او مندوب
على الخلاف الاتي فيه لا منهي عنه وقد يجاب بان المراد ومنع
من ترك التجريد قبل الاحرام المؤدي الى المحرم وهو لبس بعد
الاحرام والاولى التمثيل به لفعل الواجب قوله قوله ان لولي
المال الخ قال ب ج بل يسن لان فيه اعانة على حصول الثواب
للصبي اه بل ولما فيه من الثواب للولي كما في الحديث حيث
قال ولك اجر كما مر قريبا قوله ولو مميزا قال في التحفة
وخرج بالذي لا يميز المميز فلا يجوز الاحرام عنه على ما
نقله الاذرعي عن النص والجمهور واعتمدوه لكن المصحح في اصل
الروضة الجواز فان شاء احرم عنه وان شاء اذن له فيه
واعتمد ضعفه عن ان للعموم اذا كان فيه خلاف وقوي
التفصيل لا يرد لافادته القيد حينئذ وخرج بالصبي والمجنون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)